

**نشاط الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٦٩ في ضوء الوثائق السرية العراقية**

أ. د عبد الله كاظم عبد / جامعة ميسان – كلية التربية

م. د أحمد مريح المنصراوي / كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

**المخلص :**

شغل الحزب الشيوعي العراقي السلطات الحكومية في العهد الجمهوري الثالث، سنوات طويلة، وتبعاً لذلك امتلأت تقارير دوائره الأمنية بتفصيلات دقيقة عن تحركات ونشاط العناصر الشيوعية وتأثيرهم في قواعدهم الجماهيرية، وأظهرت تلك التقارير أيضاً، اتجاه السلطة الحاكمة إلى تحجيم نشاطهم ومحاولة السيطرة عليهم. ومن هنا يتناول البحث نشاط الحزب الشيوعي العراقي خلال عام ١٩٦٩<sup>(١)</sup> لأهمية ذلك العام كونه جاء بعد أشهر قليلة من انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، إذ سعت القيادة الجديدة إلى مراقبة تحركات مناوئتها. اعتمدنا في كتابة البحث على تقارير مديرية الاستخبارات العسكرية<sup>(٢)</sup> وعلى وثائق أخرى مهمة، فضلاً عن الصحافة وأدبيات الحزب الشيوعي العراقي ومنشوراته ومصادر تلك المدة .

**Abstract**

Iraqi Communist Party, filled by government authorities in the third republican era for many years and were filled, and security circles reports minutes elaborate on the movements and activities of the communist elements and their influence in their bases mass, they showed those reports as well, the attention span of the ruling authority in scaling their activity and try to control them. The research activity of the Iraqi Communist Party during the 1969 to the importance of this year as it was a few months after the coup of July 17 to 30 in 1968, and the pursuit of the new leadership to control the movements of their enemies. Adopted in the writing of research on the Directorate of Military Intelligence reports and other important documents as well as the press, literature and publications of the Iraqi Communist Party and the sources of that period.

**المقدمة**

عند قيام انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ أثر الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية )<sup>(٢)</sup> التريث في الإعلان عن موقفه من الانقلاب ريثما تتضح نوايا الانقلابيين ، لكن انتظاره لم يدم طويلاً ، فبعد مرور اثني عشر يوماً على وقوع الانقلاب ، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً في التاسع عشر من تموز ١٩٦٨ ناقشت فيه الوضع الجديد ، وقد نتج عن الاجتماع بيان أيدت فيه الانقلاب، وأهم ما جاء فيه ؛ المطالبة بتحقيق الديمقراطية، وإقامة حكومة ائتلافية مدعومة بتأليف جبهة تضم القوى التقدمية ، كما رحب البيان بخطوة حكومة البعث بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الموظفين المدنيين المفصولين إلى الخدمة، وغيرها من الخطوات الأخرى<sup>(٣)</sup> . أما بشأن موقف الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) فإنه رحب هو الآخر بقرار إطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراءات حكومة البعث الأخرى ، لكن بعد إن صعد حزب البعث عمليات الاعتقال والتكيد بأنصار الحزب الشيوعي لجأ جناح ( القيادة المركزية ) إلى تبني ما اسماه بـ( العنف الثوري ) في كانون الأول ١٩٦٨ ، وتطور الأمر إلى رفع شعار (إسقاط السلطة) مطلع عام ١٩٦٩ ، مع ملاحظة أنّ هذا الجناح ركز في دعايته منذ الأسابيع الأولى لانقلاب ١٧ تموز على أسلوب الكفاح المسلح والنقد الشديد للسلطة تعبيراً عن عدم ثقته به<sup>(٤)</sup> .

**مراقبة الجانب التنظيمي للحزب الشيوعي العراقي**

تابعت أجهزة الأمن العسكرية والمدنية لحكومة البعث التي جاءت على اثر انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ ، نشاط الحزب الشيوعي العراقي التنظيمي بشقيه ( اللجنة المركزية ) و( القيادة المركزية). ففي تقرير أعدته مديرية الاستخبارات العسكرية في شباط ١٩٦٩ ، أشارت فيه إن القيادة المركزية مازالت تعمل ضد السلطة الوطنية وقد سافر في الآونة الأخيرة احد أعضائها القياديين إلى الشمال للاتصال بالملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣-١٩٧٩)<sup>(٥)</sup> ، وأوضح

التقرير بان الغاية من هذا اللقاء هو الاتفاق مع الملا مصطفى حول إرسال بعض الأسلحة والمتفجرات للقيام بإعمال تخريبية في بغداد ، وبحث أيضاً مسألة الخلاف الذي نشب مؤخراً بين جماعة عزيز الحاج في المنطقة الشمالية، ونوه التقرير بان نشاط القيادة المركزية يتمركز بين صفوف العمال وهو ما يطلب من الحكومة القيام بمكاسب عمالية باستمرار لتجريد العمال من صفوف القيادة المركزية<sup>(٦)</sup>. وعلى خلاف ذلك فإن التقرير امتدح اللجنة المركزية وذكر أنها أيدت الإجراءات الثورية التي أقدمت عليها الحكومة العراقية ومنها إعدام الجواسيس<sup>(٧)</sup> وعده عملاً وطنياً<sup>(٨)</sup>، لكن في المقابل رأي ان اللجنة المركزية تتعاطف مع حركة التمرد التي يقودها الملا مصطفى البارزاني بهدف كسب تأييد شعبي للجنة المركزية بين أوساط العرب والأكراد ودعم الاتحاد السوفيتي في جميع الميادين ، والتمسك التام بإنهاء مسألة التمرد بالطرق السلمية ، إلى جانب تقديم منجزات ثورية في الشمال، مثل الإسراع في انجاز قانون المحافظات<sup>(٩)</sup>.

تابعت مديرية الاستخبارات العسكرية مواقف تنظيمات القيادة المركزية باهتمام شديد وراحت تضمّن تقاريرها المرفوعة إلى وزارة الداخلية تفاصيل مهمة عن تلك التنظيمات، ومن ذلك رفعها التقرير الذي احتوى على فقرات من بيان الكتلة الانشاقية عن الحزب الشيوعي في الفرات الأوسط<sup>(١٠)</sup>، التي أوصت في بيان لها: (( إن الكتلة الانشاقية ليس خاطئة من الناحية النظرية فحسب، بل جاءت لتثبت من الناحية التطبيقية التذبذبات البرجوازية الصغيرة والفوضوية التي لا تتسجم مع التحليل العلمي والتطبيقي الحي للماركسية – اللينينية على واقع بلادنا ... إننا نعلن عن تقرير موقفنا المبدأ والصريح بحل منظمة (القيادة المركزية) والالتحاق بصفوف حزبنا الشيوعي... إن ما حدث في ١٧ أيلول كان عملاً انشاقياً تخريبياً انتهازياً الحق الأذى والضرر الجسيم بحزبنا وبقضية شعبنا... إن الاختلاف بالرأي وتباين المواقف يجب أن لا يؤدي إلى الانشقاق والتخريب والتكتل))، ودعا البيان الأعضاء المؤيدين للكتلة الانشاقية إلى إعادة النظر الجذري في مواقفهم الفكرية السابقة والعودة إلى صفوف حزبهم الشيوعي ووضع أنفسهم تحت تصرفه من جديد وبدون قيد أو شرط<sup>(١١)</sup>.

والملاحظ إن مواقف التراجع التي أتبعها عدد من التنظيمات المحلية التابعة للقيادة المركزية ، جاءت بوصفها ردت فعل على انهيار القيادة المركزية واعتراف قادتها وتراجعهم عن مبادئهم ، ولاسيما ان مواقف تلك المنظمات جاءت بعد أيام قلائل من انهيار القيادة المركزية كما سنعرف لاحقاً . ويبدو إن هذا التطور في المواقف افرح الحكومة العراقية التي وجدت فيه فرصة جيدة لتقطيع أوصال الحزب الشيوعي العراقي، فقد حرصت على متابعة وتقصي خطوات اللجنة المركزية إزاء هذا التصدع في التنظيمات التابعة لها ، فقد تابعت المديرية بتقريرها الذي قدمته بشهر أيار، الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية والذي تدارست فيه موقف الحزب من الوضع السياسي وما اتخذته من تغييرات فيما يخص تنظيماته بعد انهيار القيادة المركزية واعتراف قادتها<sup>(١٢)</sup>، ومن تلك النقاط التي تدارسها الاجتماع هي ؛ إجراء تغييرات واسعة في اللجان المحلية في أنحاء العراق كافة وإجراء تنقلات في قيادة تلك اللجان ، وإبعاد العناصر الحزبية والكوادر المكشوفة إلى مناطق أخرى ، والفصل التام بين التنظيم العسكري والتنظيم المدني وربط الخط العسكري بمسؤول عسكري<sup>(١٣)</sup>. وأوضح التقرير أيضاً اهتمام اللجنة المركزية بتوسيع تنظيمات الحزب على اثر انهيار القيادة المركزية ، إذ اصدر الحزب توجيهات وطلب من أعضائه التقيد بها وهي<sup>(١٤)</sup>:

١. على كافة الأعضاء التمسك التام بالنظام الداخلي والأساسي للحزب.
٢. عدم التكلم بشؤون حزبية في الشوارع والمقاهي ودور السينما.
٣. منع الاجتماعات في المقاهي مطلقاً .

٤. قطع الاتصال المباشر مع الأحزاب السياسية الأخرى إلا بطريقة وفود مفاوضة.
٥. منع إبقاء النشرات والجرائد والبيانات في بيوت الأعضاء ، ومنع توزيعها في الشوارع
٦. مراقبة الأعضاء المرشحين مراقبة شديدة وعدم قبول عضويتهم إلا بعد مدة ستة أشهر من انضمامهم.
٧. قطع علاقة الصداقة مع رجال الاستخبارات والأمن من قبل الأعضاء إن وجدت.
٨. تمنع الإضرابات والمظاهرات إلا بموافقة الحزب .
٩. منع الرسائل الحزبية الموجهة إلى اللجان الحزبية .

ومن خلال ملاحظة تلك التوجيهات نجد إن الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) أصبح أكثر حذراً وحيطة، ولاسيما بعد انهيار القيادة المركزية ، فعلى الرغم من اغتنامه الفرص في تنظيم صفوفه الداخلية وكسب أعضاء جدد ، لكنه لم يأمن جانب السلطة الحاكمة وتوقع أن يكون الدور القادم عليه. وبالفعل حصل المتوقع من عزم السلطة الحاكمة في تفتيت الحزب الشيوعي العراقي، ولاسيما اللجنة المركزية<sup>(١٥)</sup>، فقد نشرت ( طريق الشعب ) الجريدة المركزية عن محاولات بعض الأوساط اصطناع ( حزب شيوعي ) أو أكثر على نمط الحزب الذي اصطنعه عبد الكريم قاسم، ( الفرق بين هذا الحزب وذاك ) هو ان قاسم قد منحه إجازة العمل القانوني ، في حين كان مؤسسو وموجهو الحزب الجديد يريدونه ( حزباً سرياً ) ، حيث طبعت نسخ من نشرة ( القاعدة) نشرت صور زنكوكرافية في مجلة الصياد اللبنانية ، كمحاولة لإيهام الناس بأن انشفاقاً حدث في صفوف الحزب الشيوعي العراقي ، وان هذه النشرة هي جريدة الكتلة المنشقة ، والغريب ان قيادة ( الحزب الجديد) لا تضم في صفوفها أي شيوعي، وان كل ما ينشر اختلاقاً عن (الانشقاقات) و( الخلافات) في الحزب الشيوعي ليس إلا تعبيراً عن أشكال مبتكرة لمكافحة الشيوعية<sup>(١٦)</sup>.

وأشار تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية في هذا السياق بأنه علم إن قواعد الحزب الشيوعي ( اللجنة المركزية ) رفعت عدد من المذكرات إلى اللجنة المركزية طالبت بها عقد مؤتمر عام للحزب ، وحددت تلك القواعد عقد المؤتمر خلال شهر آب من عام ١٩٦٩، وأوضح التقرير ان خلافات واسعة وقعت بين قواعد الحزب واللجنة المركزية ، وقد نشبت قبل حوالي الشهرين وأدى هذا الخلاف العقائدي إلى انسحاب عدد من أعضاء الحزب ( اللجنة المركزية ) وانضمامهم إلى القيادة المركزية . كما تضمن أيضاً بان أكثر القواعد الحزبية غير موافقة عن ما تتخذه اللجنة المركزية من قرارات وتوصيات وما أشارت إليه جريدة طريق الشعب في مقالاتها وبياناتها ، حيث اتهمت القواعد اللجنة بالانحراف عن خط السير والانحراف نحو اليمين والسعي وراء النفعية والمنصب وضرب مبادئ الحزب والاتجاه به نحو الانحلال والسلبية والرضوخ إلى المصالح الشخصية دون التفكير بأهداف الحزب وعدم التقيد بالنظام الداخلي ، مما جعل الحزب يسير بطريق الذيلية والانتهازية والابتعاد عن طريق الماركسية، وما الحوار السياسي المفتوح وإطالة مدته دون تحقيق أي نفع للحزب الشيوعي والشيوعيين ما هو إلا محاولة عدد من أعضاء اللجنة المركزية واتجاههم اليميني وانتهازيتهم ومصالحهم وسيرهم نحو الذيلية . وعلى ذلك طالبت القيادات بطرد بعض أعضاء اللجنة المركزية<sup>(١٧)</sup>.

وبالفعل تدارست اللجنة المركزية عقد مؤتمر عام يناقش فيه مواضيع متعددة:

١. الأوضاع العامة وقضية فلسطين والوحدة العربية وتحديد موقف الحزب منها .
٢. الحوار القائم مع حزب البعث العربي الاشتراكي .
٣. إستراتيجية عمل وتنظيم الحزب :

أ- إعادة الحزبيين الشيوعيين الذين اعترفوا عام ١٩٦٣ .

- ب- ضرورة التغلغل بين النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحاد الطلبة والمنظمات المهنية .
- ت- ضرورة تقوية الخط العسكري وذلك بالعمل المتزايد لكسب الأصدقاء الجدد .
- ث- ضرورة القيام بحملة واسعة لجمع التبرعات وسد نفقات الحزب وشراء الأسلحة .
- ج- مناقشة بيان الحزب الشيوعي الذي صدر في آب ١٩٦٦ حول الحزب الشيوعي وتدوينه في الاتحاد الاشتراكي ، لاتخاذ موقف معين من بهاء الدين نوري<sup>(١٨)</sup> ورفاقه .
- ٤ . سيسبق الاجتماع العام اجتماعاً سرياً لأعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأعضاء المناطق الجنوبية والفرات الأوسط وفرع كردستان ، ومن المحتمل عقد تلك الاجتماعات في الكوفة أو الشامية أو السماوة ، وهناك احتمال عقدها في سوريا .
- ٥ . مراقبة نشاط القيادة المركزية وإخماد نشاطها حتى لو تطلب الأمر بموجب التصفية الجسدية<sup>(١٩)</sup> .
- ويبدو أن اللجنة المركزية وقعت في حرج كبير أمام قواعدها الجماهيرية ، ولأسيما إنها أطالت مدة الحوار السياسي مع حكومة حزب البعث واسترضائها في محاولة للحصول على بعض المكاسب السياسية على حساب مبادئ الحزب ، مما اغضب بعض الأعضاء وأثار حنقهم على اللجنة المركزية . أما اللجنة المركزية نفسها فقد أخذت تلك الانتقادات بالحسبان، وراحت ترتب لمؤتمر عام ضم في محاوره مطالب القواعد الجماهيرية .
- أما الجانب التنظيمي للقيادة المركزية بعد انهيار قيادتها ومكتبها السياسي، فإنها عملت على فصل أعضاء القيادة الذين اعتقلوا، وتمكنت خلال هذه المدة من تأليف قيادة جديدة أنيطت السكرتارية فيها إلى إبراهيم علاوي ، وشرعت فور ذلك بتأليف الفروع في بغداد والكوت والديوانية، وعقدت القيادة اجتماعاً في المنطقة الشمالية، كان الغرض منه دراسة الأوضاع السياسية ووضع خطة للحزب وتنظيمه ، وقد أصدرت عدد من القرارات والتعليمات منها<sup>(٢٠)</sup>:-
- ١ . إعادة تأليف منظمة الكفاح المسلح<sup>(٢١)</sup> على نحو جدي، لإثبات قدرة الحزب على المضي في نضاله ولتحقيق أهدافه في العمل المسلح ودعم الحركة في شمال العراق.
- ٢ . رفض التباحث مع حزب البعث العربي الاشتراكي ، لقناعة القيادة إن الحوار السياسي لا يمكن ان يحقق الأهداف المطلوبة ما لم تكن السلطة قد استجابت لمطالب الأحزاب السياسية وتأليف حكومة ائتلاف وطني وإعطاء الحرية للأحزاب السياسية لممارسة نشاطها السياسي .
- ٣ . إدانة اللجنة المركزية وقياداتها واتهامها بخيانة الفكر الماركسي اللينيني .
- ووفق ذلك قدمت مديرية الاستخبارات العسكرية للحكومة خطة مقترحة لمجابهة النشاط الشيوعي تركزت على الآتي<sup>(٢٢)</sup>:
- ١ . جرد كافة أعضاء اللجنة المركزية الذين تركوا العمل السياسي ومحاولة خلق تنظيم موالي إلى الحزب ومناوئ للقيادة واللجنة المركزية .
- ٢ . إيجاد وكلاء من قبل الأمن والاستخبارات واستخبارات الحزب والهيئة التحقيقية الثانية لمعرفة تنظيمات القيادة المركزية .
- ٣ . الاستمرار بتقديم المكاسب العمالية والفلاحية .

٤. يتركز نشاط القيادة المركزية في المنطقة الشمالية للظروف الاستثنائية الحالية، وعليه ينبغي التفكير بإيجاد ثغرة بين القيادة المركزية وبين الملا مصطفى البارزاني والإيعاز إلى أجهزة الأمن والشرطة في المنطقة الشمالية بتشخيص هذه العناصر ومراقبتها .

٥. توسيع شقة الخلاف بين القيادة المركزية الجديدة وبين اللجنة المركزية . يبدو ان تنظيم القيادة المركزية الجديد اخذ اهتماما كبيرا في أروقة أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية ، فقد حسبت لها حساباً ووضعت مقترحات متعددة الهدف منها تفويض نشاطها والسيطرة عليها .

وفي الشهر الأخير من عام ١٩٦٩ صدر تقرير عن مديرية الاستخبارات العسكرية تتبعته فيه النشاط التنظيمي للحزب الشيوعي العراقي ، فقد أفاد احد وكلاء المديرية بأن أربعة من أعضاء اللجنة المركزية استقالوا لمعارضتهم سياسة الحزب وهم: ( مكرم كريم ، باقر الموسوي ، صالح مهدي بكم ، عبد الأمير عباس )، وأوضح التقرير أيضاً ازدياد نشاط الشيوعيين بين صفوف الطلبة ومحاولة تنظيمهم، مستغلين بذلك قانون الخدمة العسكرية ، لبث أفكارهم وان الأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات الطلابية قد أيدت ذلك<sup>(٢٣)</sup>.

وأفاد التقرير أيضاً ان الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) أصدر التعليمات الآتية إلى قواعده<sup>(٢٤)</sup> :

- ١- تأييد الحركة الكردية للشعب الكردي باستثناء مصطفى البارزاني ، حيث ان لدى الحزب أدلة دامغة على عمالته .
- ٢- توتر الوضع في كردستان وعدم وجود نية طيبة للحكومة لحل المسألة الكردية . وعلق التقرير على ذلك بأن اصدر بيان للحزب الشيوعي لفضح عمالة البارزاني، هو استمرار وجود عناصر من اللجنة المركزية ضمن حركة التمرد الهدف منه الضغط على الحكومة لإجبارها على اتخاذ مواقف في صالح اللجنة المركزية<sup>(٢٥)</sup>.

### **العلاقة مع حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي**

ذكرنا في مكان سابق موقف الحزب الشيوعي العراقي من تسلّم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام الحكم في العراق، إذ بقيت العلاقة بينهما يشوبها الحذر ولاسيما إن الحزب الشيوعي العراقي طرح مشاريع عدة ؛ منها الجبهة الوطنية وموقفه من القضية الكردية، ولم يجد الإجابة المناسبة من حكومة البعث. وفي هذا الخصوص نقل تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية ، اجتماع اللجنة المركزية ( جماعة بهاء الدين نوري ) في منطقة بالك في أربيل في حزيران ١٩٦٩ والذي حضره ممثلو اللجان المحلية في الألوية العراقية وعدد من أعضاء لجنة فرع كردستان التي تسمى حينذاك "لجنة إقليم كردستان" ، وبعد استعراض الوضع السياسي تقرر في اجتماعهم ما يلي<sup>(٢٦)</sup> :-

١. تأييد موقف الحكومة في عدد من المواقف منها الاعتراف بألمانيا الديمقراطية واتفاقية النفط مع الاتحاد السوفيتي واستثمار الكبريت<sup>(٢٧)</sup> وقضايا الإصلاح الزراعي .
٢. القيام بحملة جمع التوقيع على نطاق واسع لمطالبة الحكومة وجماعة الملا مصطفى البارزاني بوقف القتال في كردستان وحل القضية الكردية بالطرق السلمية.
٣. إدانة عزيز الحاج وجماعته والعمل على إعادة قواعدهم إلى صفوف الحزب ( اللجنة المركزية ) .
٤. العمل لتقريب وجهات نظر الفئات التقدمية وتلاحم صفوفها للوقوف بالصد من المحاولات الاستعمارية، والسعي لدفع السلطة الحاكمة إلى محاربة الرجعية وشبكات التجسس .

وبهدف تحقيق الفقرة الثانية من القرار ، قامت منظمات الحزب الشيوعي بعد أيام قليلة من انتهاء الاجتماع بحملة لجمع التواقيع لتقديمها إلى الحكومة والملا مصطفى البارزاني بخصوص القتال ، وعندما علم جماعة البارزاني اعتراضوا على الشيوعيين وطلبوا منهم الكف عن تلك الأعمال، وقالوا لهم: ((انه في حالة استمراركم على جمع التواقيع فأنا سنضطر إلى اتخاذ الإجراءات ضدكم)) ، وكذلك فرضت الحكومة رقابة مشددة على تحركات الشيوعيين<sup>(٢٨)</sup>.

في الوقت الذي راقب فيه أعضاء القيادة المركزية عن كثب مراكز القوى الحاكمة في العراق ورأوا إن حكم البعث يعاني من صراعات حادة في صفوفه- يجب استغلالها-، حيث يتركز الصراع بين كتلتين؛ الأولى، كتلة التكراتة وأبرز عناصرها صدام التكريتي وصلاح عمر التكريتي في التنظيم المدني، والبكر وحرادان التكريتي وحمام شهاب في الجهاز العسكري، وتحاول هذه الكتلة السيطرة على المراكز الهامة في القوات المسلحة والاستخبارات ومكتب الأمن القومي، وتمكنت بنجاح في إبعاد عبد الخالق السامرائي من القيادة القطرية بحجة التفريغ لعضوية القيادة القومية ، وإبعاد حامد السامرائي مسؤول حزب البعث العربي الاشتراكي في بعقوبة ، أما الكتلة الثانية فهي كتلة السوامرة ، ومن أبرز عناصرها عبد الخالق السامرائي وسلوم السامرائي في التنظيم المدني والعميد حسن النقيب قائد قوات صلاح الدين والنقيب هاشم عبد الرزاق في استخبارات الجيش<sup>(٢٩)</sup>. وقد حذر تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية من خطورة تداول هذه الآراء في أوساط الأحزاب السياسية<sup>(٣٠)</sup>.

وقد أيد تلك المواقف الحذرة للحزب الشيوعي العراقي، السياسة القمعية التي تعرض لها الشيوعيين على أيدي رجال الحكومة ، ومواقف الأخيرة من النشاط الشيوعي ، وتوضيح ذلك في مناسبات عدة؛ ففي تقرير أعده مكتب الاستخبارات العسكرية في الثاني من آب ١٩٦٩، ذكر فيه إن القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أصدرت بياناً في ذكرى حركة حسن سريع<sup>(٣١)</sup> عام ١٩٦٣ ، حيث فيه قادة الحركة ووصفتهم بأنهم أبطال لم يكونوا يوماً ضباطاً يحملون رتب عالية ويقودون قطعات عسكرية ضاربة ، كذلك لم يكونوا قادة أحزاب ثورية ، بل أنهم جنود بسطاء فجرؤا انتفاضة كادت أن تطيح بحكم البعث الفاشي ، وأشارت إلى القول: ((إننا إذ نحیی ذكری هذه الانتفاضة فإننا نعاهدهم أن نمضي في طريق الكفاح الشعبي المسلح. وان دروسها تؤكد على جميع القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية بأن طريق النصر هو توحيد القوى الثورية في جبهة تضم جميع محبي الحرية والتقدم والاشتراكية من عسكريين ومدنيين، ومن عرب وأكراد وأقليات قومية، والعمل على إسقاط حكم البعث المعادي للشعب وإقامة حكم الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة))<sup>(٣٢)</sup>.

ولم يختلف موقف الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) عن موقف (القيادة المركزية) ، فقد كان لديها قلق شديد من سياسة حزب البعث تجاه قواعد الحزب الشيوعي وقادته ، ففي مذكرة رفعتها اللجنة المركزية إلى أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، أوضحت دون لبس مخاوف اللجنة من السلطة الحاكمة ، فقد تناولت أمور عدة ؛ منها تحميل أجهزة الأمن الاعتداء الذي وقع على عضو اللجنة المركزية ستار خضير والذي أدى إلى وفاته في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦٩ ، والتحقيق مع عائلته عن مهامه الحزبية، فضلاً عن التضيق على المشيعين لجثمانه ، كما أدانت المذكرة بقاء قصر النهاية وسمعه الدموية ، بوصفه المعتقل الذي جرى فيه التعذيب بأشجع الأساليب والذي راح ضحيته من أعضاء الحزب الرفاق؛ عزيز فعل حمد ومتي هندو واحمد محمود الحلاق وهاشم الألوسي وآخرون ، وألقي اللوم على حزب البعث الاشتراكي وحملوه مسؤولية أعمال الملاحقة والتعذيب والاعتقال التي يتعرض لها أعضاء الحزب الشيوعي العراقي<sup>(٣٣)</sup>.

**الجبهة الوطنية والموقف منها**

يجب التمييز هنا في المواقف بين الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) والحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية)، فقد أرادت الأولى تكوين جبهة مع حزب البعث العربي الاشتراكي إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى وفتحت الحوار لمدة عام كامل بعد انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ ، أما القيادة المركزية فكانت لها وجهة نظر مختلفة<sup>(٣٤)</sup>. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن اللجنة المركزية كانت أسبق من غيرها في طرح موضوع الجبهة الوطنية خلال تلك المدة ، فقد أوضح تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية في آذار ١٩٦٩ بأن الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) عرض فتح الحوار السياسي لتأليف جبهة وطنية بناء على رغبة كوادر الحزب ومؤيديه، وقد طرح الحزب مقترحاته للحكومة في سبيل ذلك وهي<sup>(٣٥)</sup> :

١. إطلاق سراح السجناء السياسيين و غلق الدعاوى الخاصة بالشيوعيين.
٢. إعادة العسكريين من ضباط ومراتب وشرطة إلى وظائفهم .
٣. إطلاق الحريات الديمقراطية وإجازة الأحزاب السياسية .
٤. تأليف حكومة ائتلاف وطنية وإجراء انتخابات مجلس الأمة بإشراف تلك الحكومة .
٥. إلغاء انتخابات الجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية وإعادتها بإشراف لجنة ديمقراطية نزيهة .
٦. إعطاء حقوق الأكراد المشروعة ضمن إطار الوحدة العراقية .
٧. إلغاء أوامر الحجز والتوقيف بحق أعضاء الأحزاب السياسية.
٨. تطبيق المساواة بين المواطنين ضمن القوانين .
٩. رفع مستوى الشعب ثقافياً واقتصادياً وانتهاج سياسة وطنية اشتراكية.

وفي مجال السياسة الخارجية اقترح الحزب الابتعاد عن الأحلاف والمعاهدات العسكرية جميعاً، والعمل على تقوية عرى الصداقة والتعاون مع كل الشعوب المناضلة من أجل حريتها ضد الامبريالية ، والاعتراف الكامل وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الحكومات المعادية للاستعمار وبناء سياسة خارجية تقدمية<sup>(٣٦)</sup>.

حرصت اللجنة المركزية على طرح شعار الجبهة الوطنية في كل مناسبة، وسعت إلى نشره، وأشارت بأن الجبهة التي تدعوا إليها اللجنة تضم الأحزاب السياسية المعادية للاستعمار والصهيونية ، فهي وحدها التي تستطيع على نحو فعلي تعبئة قوى الشعب<sup>(٣٧)</sup>.

ومن ناحية أخرى نشرت جريدة طرق الشعب في عددها الصادر في أوائل تموز ١٩٦٩ مسودة ميثاق الجبهة الوطنية الموحدة التي تم عرضها على الأحزاب والفئات والشخصيات البارزة جميعاً ، إذ تضمنت المبادئ الأساسية للجبهة الموحدة، والأهداف والمهام الرئيسية التي تواجه الشعب في ذلك. وأشار البيان الذي صدر عن الحزب الشيوعي العراقي بهذا الخصوص في فقراته (( .. إن أهم مبدأ يتمسك به حزبنا في حالة الائتلاف مع أي حزب أو أحزاب أخرى هو استقلالية حزبنا الطبقية وتمسكه بشعاره الاستراتيجي . ولا يبقى أي معنى للائتلاف مع أي حزب لا يعترف بحق حزبنا في المشاركة في حكومة ائتلافية حقاً، وفي ممارسة العمل السياسي العلني وحريته في إصدار الصحف مع إلغاء الأوضاع الاستثنائية والقوانين المعادية للديمقراطية ..))<sup>(٣٨)</sup>.

والملاحظ في ذلك ان اندفاع الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) وحماسه لإقامة جبهة وطنية لا يعني تنازله بأي حال عن أهدافه وتمثيله لطبقة معينة من المجتمع ، ولعله غرضه الأساس من تأليف الجبهة الوطنية تحقيق أهدافه السياسية والوصول إلى السلطة .

وعلى أية حال لم يترك الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) أي مناسبة إلا وطرح موضوع الجبهة الوطنية ، ففي بيان له بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز ، أشاد فيه بالمنجزات التي قامت بها حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي والانفتاح على المعسكر الاشتراكي ، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين وإعادة الكثير من المفصولين السياسيين إلى وظائفهم. لكنه في الوقت نفسه انتقد حزب البعث لأنه لم يوطن حلفاً مع أي حزب وطني أو جهة تقدمية ، ظناً منه إن ما حققه من منجزات يكفي لتقف جماهير الشعب وراءه، عاداً ذلك خطأ فادحاً وقاضياً ، حيث إن مجمل تاريخ العراق السياسي المعاصر وخصائص الوضع الراهن تشير إلى انه توجد وسيلة واحدة لتعبئة الشعب ضد الاستعمار وهذه الوسيلة هي جبهة الأحزاب السياسية الوطنية والقوى التقدمية وحكومتها الائتلافية<sup>(٣٩)</sup>.

وعلى أية حال فانه عملياً لم يتخذ الحزبان الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) والبعث العربي الاشتراكي خطواتهما المشوبة بالحدز نحو التقارب إلا في ربيع ١٩٦٩ ، بعد أن حاولت حكومة البعث تأطير سياستها بإطار اشتراكي تقدمي، ووقوفها إلى جانب الدول الشيوعية ، حيث ظهر عام ١٩٦٩ عاماً مصطبغاً بالاشتراكية التقدمية للحكومة العراقية مثلما هو الظاهر<sup>(٤٠)</sup>.

وعلى خلاف ذلك كانت وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) بخصوص الجبهة الوطنية وإمكانية التعامل مع الحكومة في سبيل ذلك ، فقد تناول تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية بحدز موقف القيادة المركزية وحدز المسؤولين منه<sup>(٤١)</sup>. وجاء في التقرير السياسي للقيادة المركزية بأن عوامل اغتيال الثورة الوطنية في العراق ونجاح الثورة المضادة التي تمسكت بزمام السلطة في بغداد هو فقدان الوحدة بين القوى الديمقراطية والتقدمية وتشنت الجهد الثوري ، ورأت القيادة المركزية إن اتحاد هذه القوى بجبهة ديمقراطية تقدمية وانتهاجها طريق الكفاح الشعبي المسلح ، سوف يعجل من انتصار الشعب على أعدائه وإنهاء عهود الردة وتناوب عصابات القتلة والمجرمين على حكم العراق، وإقامة حكم ديمقراطي شعبي تقوده الطبقة العاملة، وخلص التقرير إلى نتيجة مهمة؛ وهي إسقاط حكم البعث المعادي للشعب ، والعمل على إقامة الحكم الديمقراطي الشعبي الذي هو أساس ومنطلق الجبهة الديمقراطية التقدمية<sup>(٤٢)</sup>.

وبذلك يمكننا القول إن الاختلاف بين الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) والحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) ونظرتهم إلى إقامة الجبهة الوطنية كان واضحاً. فقد حبذت الأولى دخول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الجبهة وقادت حوارات عدة معه وعدته طرفاً أساسياً في الجبهة، كونه يتسلم زمام الحكم في البلد ، أما القيادة المركزية فكانت ترى إن من ضرورات إقامة الجبهة الوطنية هو إسقاط حكم حزب البعث والتعاون مع القوى الوطنية الأخرى لتحقيق الأهداف الديمقراطية ، واتفق الاثنان (اللجنة والقيادة) بأن تكون هوية الحزب واضحة في الجبهة ومبادئه ولا يتخلى عنها بأي حال من الأحوال .

### **القضية الكردية**

تعد القضية الكردية من أعقد القضايا التي واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها عام ١٩٢١ ، إذ طالب الأكراد بحقوقهم القومية بناءً على ما أطلقه الحلفاء من وعود بعد الحرب العالمية الأولى للشعوب التي كانت خاضعة



لسيطرة الدولة العثمانية ، وكان حق تقرير المصير من ابرز تلك الوعود<sup>(٤٣)</sup>، وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعودة البارزاني من المنفى أخذت القضية تتعقد أكثر وتتطور<sup>(٤٤)</sup>. وبعد انقلاب ١٧- ٣٠ تموز ١٩٦٨ بخمسة أشهر، انتقد الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) الحكومة، لعدم اتخاذها خطوات ضرورية في طريق حل المشكلة الكردية، ووقفها ضد قرارات الاعتراف بتنفيذ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي تقدمت به حكومة عبد الرحمن البزاز (١٩١٣- ١٩٧٣ / ١٩٦٥- ١٩٦٦) لحل القضية الكردية سلمياً، وان الحكومة لم تكتف بذلك بل أكدت في الدستور المؤقت الذي صدر في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٦٨، نكرانها بصراحة لأبسط حقوق الشعب الكردي القومية، وبذلك تعقدت المشكلة الكردية<sup>(٤٥)</sup>. وفي مطلع عام ١٩٦٩ أشار تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية إلى أن الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) وجه انتقاده الشديد للحكومة لعدم جديتها في إيجاد حل مناسب للمشكلة الكردية<sup>(٤٦)</sup>. وبالمقابل طرح الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) مشروعاً لحل المسألة الكردية على أساس تحقيق الحكم الذاتي ، وسخر صحافته ووسائله الدعائية الأخرى في سبيل ذلك، إذ رأى الحزب إن الخطوة العملية الأولى نحو تسوية القضية الكردية هو إيقاف الاصطدامات الحربية وتجنب الاحتكاكات والمصادمات بين الأكراد والقوات الحكومية فوراً ، إذ إن من شأن ذلك تخفيف التوتر ، أما الخطوة الثانية فهي إعلان الحكومة عن استعدادها لحل القضية سلمياً عن طريق التفاوض مع قادة الثورة الكردية. وأبدى الحزب استعداده الكامل لبذل كل ما في طاقته من جهود في سبيل ان تكون المفاوضات مُجدية وموصلة إلى حل سلمي ديمقراطي، وإذا لم تجد الحكومة في هذه المقترحات ما يؤمن الوصول إلى حل ، فان الحزب يقترح عقد مؤتمر وطني يسهم فيه الأحزاب والشخصيات الوطنية العربية والكردية في البلاد للتداول والوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف جميعاً<sup>(٤٧)</sup>، كل ذلك ، فُدم في مذكرة في السابع عشر من نيسان ١٩٦٩ إلى رئيس الجمهورية وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، غير ان المذكرة تم تجاهلها من الطرفين حزب البعث والأكراد<sup>(٤٨)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك راح الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) ينشر تلك المقترحات ويحاول حث الأطراف جميعاً على القبول بها<sup>(٤٩)</sup>، موضحاً موقفه من تلك القضية ودفاعه عن حقوق الشعب الكردي ضمن الوطن الواحد<sup>(٥٠)</sup>. وفي أوائل حزيران ١٩٦٩ تآزم الوضع كثيراً في الشمال وبات يندب بتجدد القتال على نطاق واسع ، عندئذ دعا الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) الأطراف جميعاً وخصوصاً الحكومة إلى تقدير الموقف والعواقب الوخيمة التي تترتب على تجدد القتال ، ودعا إلى تدارك الوضع بروح المسؤولية وعدم تعريض المصالح الوطنية للخطر<sup>(٥١)</sup>. وأشار تقرير لمديرية الاستخبارات العسكرية إلى اهتمام الشيوعيين بتطور الأوضاع في الشمال، وإنهم قاموا بتنظيم مضبطة إلى رئيس الجمهورية طالبوا فيها بإيقاف القتال في الشمال، لكون البلاد في خطر وركزوا على إجراء المفاوضات مع البارزاني وليس مع أتباع جلال الطالباني<sup>(٥٢)</sup>.

وعلى خلاف ذلك شكك الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) في نية الحكومة في حل المسألة الكردية بالطرق السلمية ، فقد رأت القيادة المركزية بأن الحكومة شرعت بتعزيز قواتها في كردستان وقامت بعمليات استفزازية ضد الثورة الكردية وشنت حملات عسكرية واسعة وضربت القرى الكردية، فضلاً عن الحملات الدعائية المعادية في الإذاعة الحكومية البعثية، وهذا دليل على ابتعاد الخيار السلمي في توجه الحكومة لحل القضية الكردية<sup>(٥٣)</sup>. ورأى الحزب الشيوعي العراقي إن الاعتراف الصريح بالحقوق الثقافية للأكراد بموجب قرارات رسمية ( بيان مجلس قيادة الثورة في العشرين من تشرين الأول ١٩٦٩ ) لا يعني حل المشكلة، حيث ان الحدود الجغرافية لتطبيق ذلك كانت مثار خلاف ، فهي تؤدي إلى حرمان مناطق واسعة تسكنها أكثرية كردية من التمتع بثقافتها القومية<sup>(٥٤)</sup>.

**الخاتمة**

شهد العراق في العام ١٩٦٩ صراعاً سياسياً محموماً ، بين حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم السلطة بعد انقلاب ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨، وبين الحزب الشيوعي العراقي الذي كان هو الآخر يعيش مرحلة انشقاق داخلي وتصعد في صفوفه . ومما لوحظ خلال تلك المدة تركيز السلطة عبر أجهزتها الأمنية والاستخبارية على مراقبة النشاط الشيوعي في مناطق البلاد المختلفة ، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) الذي دعا في مناسبات عدة إلى مواجهة السلطة بالسلاح وإسقاطها، على العكس من الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) الذي فضّل الحوار والتواصل مع الحكومة.

واتسمت مواقف الحزب الشيوعي العراقي بالتباين بين مواقف ( اللجنة المركزية ) ومواقف ( القيادة المركزية ) في قضايا عدة خلال تلك المدة ، ولاسيما العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم وسياسته ، فالأولى كانت تحايي السلطة وتحاول التقرب منها ، لعلها تجد تعاوناً يفضي إلى تحقيق أهدافها، أما الثانية فوجدت بالتعاون مع حزب البعث خطراً على الشيوعيين ولا بد من مواجهته بالسلاح والقضاء عليه وإدارة البلاد بالتعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى .

وكان غرض الحزب الشيوعي العراقي اللجنة المركزية من الجبهة الوطنية التي دعا إليها، الوصول إلى الحكم ، لاعتماده بأنه غير قادر على تسلم زمام الحكم لوحده في البلاد ، ودليل آخر على غرضه من الجبهة هو تمسكه بأهدافه ومبادئه وطبقيته وعدم تنازله عنها عند دخوله الجبهة .

وطرحت اللجنة المركزية مشروعاً لحل المشكلة الكردية طالبت فيه الحكومة العمل به للخروج بحل سلمي للمشكلة ، إلا إن القيادة المركزية شككت بنوايا الحكومة تجاه الأكراد وثورتهم وإنها عازمة على القضاء عليهم بالقوة .

**الهوامش**

(١) تناولت أطروحة للدكتوراه قدمها الباحث سيف عدنان أرحيم إلى كلية الآداب جامعة بغداد، نشاط الحزب الشيوعي العراقي خلال المدة ١٩٦٨-١٩٧٩، وهي أطروحة ممتازة اعتمد فيها الباحث على وثائق مهمة تخص هذه المدة . ولتركيز البحث حول بعض الجوانب التي لم يتناولها الباحث أو أختصرها ، ولإثراء تلك المدة المهمة في تاريخ العراق المعاصر تناولنا في بحثنا هذا ، نشاط الحزب الشيوعي العراقي خلال العام ١٩٦٩ في ضوء الوثائق السرية العراقية . للاطلاع على تفاصيل الأطروحة ينظر : سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من التطورات الداخلية والخارجية(١٩٦٨-١٩٧٩)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ .

(\*) وثائق محفوظة في مكتبة حركة الوفاق الوطني / بغداد .

(٢) في ١٧ أيلول ١٩٦٧ قاد عزيز الحاج انشقاقاً في الحزب الشيوعي العراقي وألف ( الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية ) وأسس مكتباً سياسياً من خمسة أفراد ضم، فضلاً عنه بصفته سكرتيراً، كل من ؛ حميد الصافي وأحمد محمود وكاظم رضا الصفار ومتي هندي هندو . وأمام ذلك قام الحزب الشيوعي العراقي ( اللجنة المركزية ) بطرده من صفوفه، ليستقر تقسيم الحزب المذكور إلى ( قيادة مركزية ) و( لجنة مركزية ) ، واتخذ الحزب الشيوعي ( القيادة المركزية ) مواقف جديدة متميزة منها تأكيده على استقلاليته ضمن الحركة الشيوعية الدولية من دون التخلي عن مبدأ ( تضامن البروليتاريا الرسمية ) ودعا إلى ( تسليح الجماهير ) و ( العنف الثوري المنظم ) وإقامة نظام ثوري شعبي ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة. للمزيد ينظر: حنا بطاطو، العراق ، الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ، ترجمة : عفيف الرزاز ، منشورات دار القبس ، الكويت، ص٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج٣، دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٨-٩٠ .

(٤) رحيم عبد الحسين عباس ، الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (١٩٦٨-١٩٧٢) الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، أنساني، ٢٠١٤، ص١٥٢ .

- (٥) زعيم كردي بارز، نشط في قيادة الحركة الثورية الكردية للمطالبة بالحقوق القومية للأكراد في العهد الملكي. في عام ١٩٣٥ تم نفيه إلى مدينة السليمانية مع أخيه الشيخ أحمد . وفي عام ١٩٤٢ هرب من منطقة نفيه ليبدأ حركته الثورية الثانية، وفي إيران وبدعم من الاتحاد السوفيتي أقام الأكراد في عام ١٩٤٥ أول جمهورية كردية في منطقة مهباد في إيران وخدم الملا البارزاني كرئيس لأركان الجيش في جمهورية مهباد والتي كان عمرها قصيراً فبعد ١١ شهراً من نشوئها تم وأدها من قبل الحكومة الإيرانية، وذلك بعد انسحاب القوات السوفيتية من شمالي إيران تحت ضغط القوى الكبرى التي تمركزت قواتها جنوبي إيران، وعلى اثر ذلك لجأ إلى روسيا، وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عاد إلى العراق . ينظر : محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكرد في التاريخ الإسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، السليمانية، ٢٠٠٦، ص ٧١٠.
- (٦) رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١١، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ١١ شباط ١٩٦٩، الأحزاب والمنظمات، ص ١.
- (٧) جاء في بيان الحزب الشيوعي العراقي، (( انه في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٩ نفذ حكم الإعدام شنقاً بـ (١٤) شخص أدينوا بالعمل لصالح شركات التجسس والتخريب لإسرائيل والدوائر الاستعمارية، وإن مكافحة شبكات وعناصر الخيانة والتجسس هو من صميم السيادة الوطنية . الحزب يدعو الشعب والأحزاب الوطنية جميعاً التيقض لمجابهة الضغط والتهديد، ويدعوها إلى توحيد صفوفها لدرحر المؤامرات الاستعمارية)). ينظر: بيان الحزب الشيوعي العراقي، في سبيل تعبئة الجهود لإحباط حملة الضغط الاستعماري الصهيوني على العراق واجتثاث أوكار الخيانة والعمالة، بغداد، ١ شباط ١٩٦٩.
- (٨) أشار المؤرخ إريك دافيس بأن مؤامرة التجسس التي زعم البعث ارتباطها بحلقة تجسس إسرائيلية بإدارة يهود عراقيين، كانت مفبركة لترويع الخصوم المحتملين . ينظر : إريك دافيس، مذكرات دولة، السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة: حاتم عبد الهادي، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٥١.
- (٩) رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١١، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ١١ شباط ١٩٦٩ .
- (١٠) رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٣، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ٧ أيار ١٩٦٩ .
- (١١) بيان بحل تنظيمات الكتلة الانشقاقية في الفرات الأوسط، توقيع راند سكرتير منظمة الفرات الأوسط، مقاداد عضو اللجنة المناطية لمنظمة الفرات الأوسط، ٢٠ نيسان ١٩٦٩ .
- (١٢) على اثر إعلان القيادة المركزية تأليف فيصل مسلح في بغداد وأماكن أخرى ودعوتها في كانون الثاني ١٩٦٩ للإطاحة بالنظام، اخذ حزب البعث الحكم بالبحث عن عزيز الحاج سكرتير القيادة المركزية وعن معاونيه، ونجح في اعتقالهم جميعاً في شباط من السنة نفسها، وعذبوا بقسوة في قصر النهاية، مات أكثر من عشرين منهم بمن فيهم عضو المكتب السياسي متي هندي هندو و أحمد محمود الحلاق، إما عزيز الحاج نفسه، فقد انهار ودعا من على شاشة التلفزيون، في الثالث من نيسان، أتباعه إلى التخلي عن العنف والتعاون مع حزب البعث، وقد مثل ذلك ضربة قاسية للاتجاه الثوري للحركة الشيوعية، تسلم بعد ذلك إبراهيم علاوي سكرتارية القيادة المركزية . ينظر : حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٤١٥؛ بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة لندن ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٩٥.
- (١٣) رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٣، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ١٦ أيار ١٩٦٩، الأحزاب والمنظمات.
- (١٤) المصدر نفسه .
- (١٥) ما أشار إليه تقرير رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٥، الشعبة الثانية، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ٢٧ آب ١٩٦٩.
- (١٦) طريق العمال، نشرة يصدرها الحزب الشيوعي العراقي منطقة بغداد، العدد ٢، آب ١٩٦٩، ص ١-٢.
- (١٧) رئاسة أركان الجيش، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٥، الشعبة الثانية، تقرير خاص، ٢٠ آب ١٩٦٩
- (١٨) بهاء الدين نوري : سياسي كردي، واحد ابرز قادة الحركة الشيوعية في العراق. انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٤٦، وكان سكرتيراً للحزب لأربع سنوات، اعتقله النظام الملكي في عام ١٩٥٣ وخرج من السجن بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبقي ضمن قيادة الحزب قرابة ٤٠ عاماً، ثم هجره بسبب خلافاته مع القيادة ولكنه لم يهجر معسكر اليسار. وقد نشر الجزء الأول من مذكراته في تسعينيات القرن الماضي وكتب الجزء الثاني ولكنه لم ينشره. ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣٢.

- (١٩) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية ، ش٢، ق٥، تقارير ١٩٣٣ ، في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩ ، سكرتير السيد وزير الداخلية ، ص ٢ .
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١ .
- (٢١) منظمة الكفاح المسلح : منظمة صغيرة أسسها أمين الخيون ( أبو جماهير) من عائلة تتراأس قبيلة بني أسد في الناصرية ، وكان الخيون عضواً في المنطقة الجنوبية ومسؤول التنظيم العسكري الحزبي في البصرة . كان يرى ان القوى الشيوعية في الجيش في البصرة مؤهلة للقيام بانقلاب عسكري والإطاحة بالحكم ، واختلف مع الحزب في هذا الشأن وصدر قرار بتجميده ، مما دعا إلى جمع الأنصار وتأسست المنظمة ، لكن قوى الأمن استطاعت اعتقالهم قبل قيامهم بعمل يعتد به . ينظر : عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص٧٤ ؛ سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية ، ج ٤ ، دار المرصاد ، بيروت ، دبت، ص٢٠٤ .
- (٢٢) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة . مديرية الاستخبارات العسكرية ، ش٢، ق٥، تقارير ١٩٣٣ ، في ١ تشرين الأول ١٩٦٩ ، سكرتير السيد وزير الدفاع، ص ١ .
- (٢٣) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة . مديرية الاستخبارات العسكرية ، ش٢، ق٥، تقارير ١٩٣٣ ، في ٢ كانون الأول ١٩٦٩ ، الفريق صالح مهدي عماش وزير الداخلية ، ص ٢ .
- (٢٤) المصدر نفسه .
- (٢٥) المصدر نفسه .
- (٢٦) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة ، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٥ ، الشعبة الثانية، تقرير خاص ، ٣٠ تموز ١٩٦٩ .
- (٢٧) قام النظام الحاكم بعدة خطوات في العام ١٩٦٩ ، الهدف منها إظهار معاداته لكل من بريطانيا والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل ، وانه قريب من المعسكر الاشتراكي الذي يؤيده الشيوعيين العراقيين ، من ذلك قيامه بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية في تموز ١٩٦٩ والاتفاقية النفطية مع الاتحاد السوفيتي في حزيران من العام نفسه. للمزيد ينظر : ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراقية منذ عام ١٩٥٨ ، ترجمة مالك البراسي ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٩-١٧١ .
- (٢٨) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة ، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٥ ، الشعبة الثانية ، تقرير خاص ، ٣٠ تموز ١٩٦٩
- (٢٩) نشرة إخبارية تصدرها لجنة الدعاية والنشر التابعة للقيادة المركزية، الحزب الشيوعي العراقي ، أواسط حزيران ١٩٦٩ .
- (٣٠) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة ، مديرية الاستخبارات العسكرية، الملف ٨١٥ ، الشعبة الثانية، تقرير خاص ، ٢ آب ١٩٦٩ .
- (٣١) محاولة انقلاب بقيادة نائب عريف بالجيش العراقي اسمه حسن سريع، وهو شيوعي، وذلك في الثالث من تموز ١٩٦٣ ، إذ قاد مجموعة من الجنود وضباط صف المدرسة المهنية العسكرية وبعض المدنيين بزي عسكري. تمكنت الحركة من السيطرة على كتيبة الهندسة ومن ثم على اغلب أجزاء معسكر الرشيد، الذي يضم قوة كبيرة ضمت الطائرات والدبابات وسلاح الهندسة وغيرها، وقد تمكنوا من اعتقال عدد من الضباط الموالين للحكومة. لكن الحكومة تمكنت من وأد الحركة في مهدها وإلقاء القبض على حسن سريع وتقديمه ورفاقه إلى المحكمة العسكرية التي قضت بإعدامهم والذي نفذ بهم في أواخر تموز ١٩٦٣ . ينظر : علي كريم سعيد ، العراق البيرية المسلحة (حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣) ، ط١ ، مطبعة الفرات ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
- (٣٢) بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى السادسة لانتفاضة ٣ تموز ١٩٦٣ ، الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) ، ٣ تموز ١٩٦٩ .
- (٣٣) مذكرة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى الإخوان المحترمين أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد، ٢٢ تموز ١٩٦٩ .
- (٣٤) رحيم عبد الحسين عباس ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
- (٣٥) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة ، مديرية الاستخبارات العسكرية ، الملف ٨١٣ ، الشعبة الثانية، تقرير خاص ، ٣٠ آذار ١٩٦٩ .
- (٣٦) المصدر نفسه .
- (٣٧) زكي خيري ، آراء حول نكسة حزيران ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣ ، حزيران ١٩٦٩ ، ص ١٥ .
- (٣٨) جريدة ، السنة (٢٦) العدد ٥ ، أوائل تموز ١٩٦٩ ، ص ١-٢ .
- (٣٩) بيان الحزب الشيوعي العراقي ، تعيش الذكرى الحادية عشر لثورة ١٤ تموز المجيدة ، الحزب الشيوعي العراقي ، ١٤ تموز ١٩٦٩ .

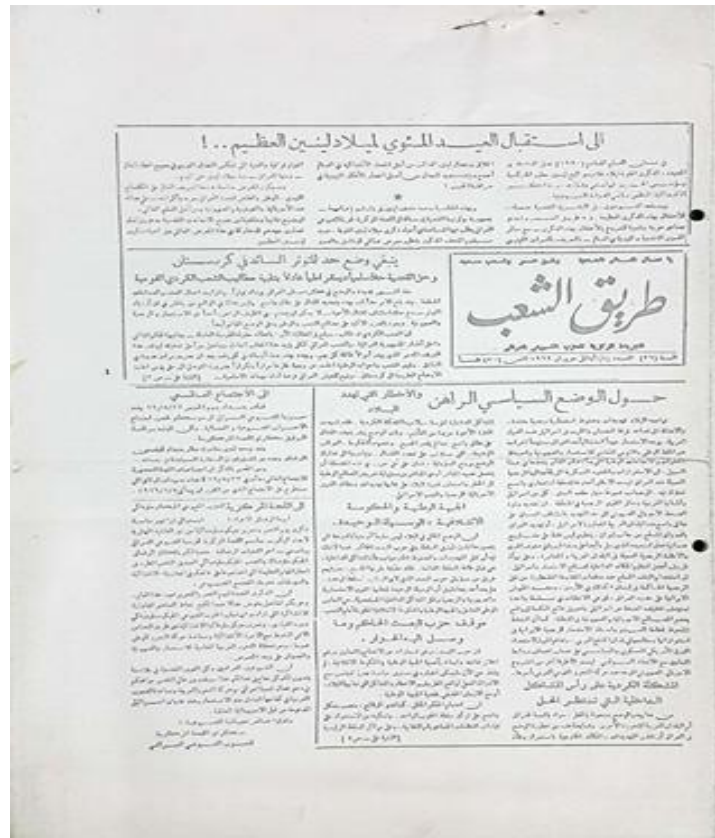
- (٤٠) طارق مآلء آقن؁ موقف اللآب الشلوعن العراقن من اللآة الوطننة اللآءملنة ١٩٦٨-١٩٧٣؁ مآة كلنة اللربنة الأساسية؁ اللآمة الملسلآرنة؁ المآء ١٩؁ العءء ٧٨؁ ٢٠١٣؁ ص ١٨٠-١٨١ .
- (٤١) رئاسة أركان اللآش؁ ءائرة الأركان العامة؁ مءلرنة اللسلآبارال العسكرنة؁ الملفة ٨١٥؁ الشعبة اللآئبنة؁ آقرنر آاص؁ ٢٣ آب ١٩٦٩ .
- (٤٢) الآقرنر السلسلن اللآن أقرلله اللآة المركزنة للآب الشلوعن العراقن؁ أواسل آموز ١٩٦٩؁ ص ١٧ .
- (٤٣) ءففنء مءول؁ آارنآ الأكرال اللآئب؁ آرآمة رآ ال مآء؁ بئرول ٢٠٠٤؁ ص ٢٢٧ .
- (٤٤) للآفصل أكثر عن القزنة الكرنة وموقف اللآب الشلوعن العراقن منها اللال تلك المءة. نلآر : رآنم عبء اللسلن عباس؁ موقف اللآب الشلوعن العراقن من القزنة الكرنة ١٩٥٨ - ١٩٦٣؁ مآة كلنة اللربنة للبنال للعلوم اللإنساننة؁ اللآمة الكوفة؁ المآء ١٣؁ ٢٠١١؁ ص ٣-١٩ .
- (٤٥) لرلدة طرنق الشعب؁ السنة (٢٥)؁ العءء ٩؁ أواسل كانون الأول ١٩٦٨ .
- (٤٦) رئاسة أركان اللآش؁ ءائرة الأركان العامة؁ مءلرنة اللسلآبارال العسكرنة؁ الملفة ٨١١؁ الشعبة اللآئبنة؁ آقرنر آاص؁ ٧ كانون اللآئ ١٩٦٩ .
- (٤٧) لرلدة طرنق الشعب؁ السنة (٢٦)؁ العءء (٦) أوائل آب ١٩٦٩ .
- (٤٨) مكرم الطاللبنن؁ اللل السلمن للمسألة الكرنة ضرورة وطننة؁ مآة اللآافة اللآئبنة؁ بآءال؁ العءء ٩؁ كانون الأول ١٩٦٩؁ ص ٨١ .
- (٤٩) لرلدة ربكالن كورءسلان؁ العءء ٢؁ السنة ٢٤؁ ٣٠ نلسان ١٩٦٩؁ لرلدة اللآب الشلوعن العراقن - إقلم كورءسلان؁ ص ١ .
- (٥٠) مناضل اللآب؁ نشرة ءالآة للآب الشلوعن العراقن؁ العءء ٦؁ السنة ١٥؁ بآءال؁ آزرنان ١٩٦٩؁ ص ٣ .
- (٥١) طرنق الشعب؁ السنة (٢٦)؁ العءء ٤؁ أوائل آزرنان ١٩٦٩ .
- (٥٢) رئاسة أركان اللآش؁ ءائرة الأركان العامة؁ مءلرنة اللسلآبارال العسكرنة؁ الملفة ٨١٥؁ الشعبة اللآئبنة؁ آقرنر آاص؁ ٢٣ آزرنان ١٩٦٩ .
- (٥٣) الآقرنر السلسلن اللآن أقرلله اللآة المركزنة للآب الشلوعن العراقن فن إآآماعها لأواسل آموز ١٩٦٩؁ من منشورال اللآب الشلوعن العراقن ( اللآة المركزنة )؁ آموز ١٩٦٩؁ ص ٣-٤ .
- (٥٤) مكرم الطاللبنن؁ الشلوعون والمسألة الكرنة فن العراق؁ مآة اللآافة اللآئبنة؁ العءء ١١؁ شباط ١٩٧٠؁ ص ٣١ .

**الملاحق ملحق رقم (١)**

آقرنر مءلرنة اللسلآبارال العسكرنة؁ الملفة ٨١٣؁ الشعبة اللآئبنة؁ آقرنر آاص؁ ٣٠ آذار ١٩٦٩ .



ملحق رقم (٢) الصفحة الاولى من جريدة طريق الشعب، السنة(٢٦) ، العدد ٤ ، اوائل حزيران ١٩٦٩.



الملحق رقم (٣) بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى السادسة لانتفاضة ٣ تموز ١٩٦٣ ، الحزب الشيوعي العراقي ( القيادة المركزية ) ، ٣٠ تموز ١٩٦٩ .



ملحق رقم (٤) رئاسة أركان الجيش ، دائرة الأركان العامة . مديرية الاستخبارات العسكرية ، ش٢،ق٥، تقارير ١٩٣٣ ، في ١ تشرين الأول ١٩٦٩ .

